

الشبهة الثالثة

منع الخلفاء رواية الحديث وترديده

الذين يسعون الآن لعزل سنة خاتم النبيين عن حياة الأمة يتصيدون الشبهات بغير روية ولا حياء، ولم يتركوا أقوالاً مما عثروا عليه مسطوراً في الكتب مهما كان وزنها خفيفاً إلا أضفوا عليه هالة من الترويج، ليشككوا من استطاعوا من العوام في الحديث النبوى .

وقد رأينا عند الحديث عن الشبهة الأولى كيف حرصوا على التمسك بحديث النهى عن كتابة الحديث، وفي الوقت نفسه أعرضوا عن أحاديث الإذن في الكتابة، والوقائع العملية الثابتة، أما في هذه الشبهة فيركزون اهتمامهم كل التركيز على مواقف عابرة عرفت عن الشيخين أبى بكر وعمر، بل ويهولون من شأن روايات لم تثبت، لأنها تخدم غرضهم من قريب أو من بعيد .

والمعروف أن خطتى أبى بكر وعمر كانتا تهدفان إلى أمرين بالنسبة للقرآن والحديث النبوى .

أما بالنسبة للقرآن فكان الهدف توفير العناية به حفظاً وتأملاً وتلاوة، لأنه أصل الأصول في الدين كله، وبخاصة أنه لم يكن مجموعاً في أول الأمر في صحف خاصة به .

وأما بالنسبة إلى حديث رسول الله فكان الهدف التثبيت فيما يروى منه، والإقلال من روايته حتى يتمكن القرآن في القلوب، ويقف المسلمون على معانيه ومقاصده، وهو الأمر نفسه الذى من أجله نهى النبى ﷺ عن كتابة حديثه . ثم عاد فأذن بكتابته كما تقدم .

وهذه الحقائق اللائحة لم ترق أعداء السنة فاغتمضوا أعينهم عنها، وصوروها في غير صورتها، وروجوا بين الناس أن السنة لو كانت من الدين ما